

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

جمعية مشهرة برقم ٥٢٢٠ لسنة ٢٠٠٣

المنظمة تَسْع بوضع استشاري خاص لدى المجلس الاتحادي والاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة



المهمشون في العشوائيات أموات أم أحياء

الدويقة تفتح النار من جديد

ملحوظة :

استيقظ أهالي عزبة بخيت الكائنة بمنطقة الدويقة في حي منشأة ناصر في شرق القاهرة - و هي من المناطق العشوائية و تضم تجمع سكاني ضخم يتركز أعلي وأسفل هضبة جبلية ضخمة تشكل جزء من هضبة المقطم - في صباح يوم السبت الموافق ٦ /٩/ ٢٠٠٨ في حوالي الساعة التاسعة والنصف تقريبا على أصوات انهيار كتلة صخرية ضخمة من هضبة الجبل لتحصد في طريها العديد من المساكن و بمن فيها من سكان والذين لم يسعفهم القدر من الفرار ويقدر عددهم بالمئات حسب قول شهود العيان من أهالي المنطقة .

و لم يقتصر الأمر على هذا فحسب ، بل لم تستطيع أجهزة الإسعاف و الدفاع المدني من عمل اللازم نظراً لكون المباني بهذه المنطقة متلاصقة تفصل بينها طرق ضيقة قرب طريق سريع . فضلاً عن وعورة المنطقة القريبة من هضبة المقطم التي لا تسمح بدخول معدات كبيرة لرفع الصخور أو تفتيتها في بعض أنحاء موقع الحادث ، وتجمهر العديد من الأهالي ، مما أدي هو الآخر إلى تأخر عمليات الإنقاذ للضحايا من تحت الأنقاض ، و عليه فقد استعانت الحكومة بمعدات لرفع الأنقاض ولوادر وحفارات تابعة للقوات المسلحة ، و رافعات من شركة المقاولون العرب للمساعدة في رفع الكتل الصخرية. إلا أن هذه المعدات لم تبدأ في العمل إلا بعد عدة أيام ، حيث استلزم وصول هذه المعدات لموقع الحادث إزالة ما يقرب من ١٣ منزل لعمل طريق ممهد يسمح بدخول المعدات ، وكذلك إزالة خط للسكة الحديد قديم ، و عليه تم عمل كردون أمني بالمنطقة مكون من قوات الشرطة العسكرية وتم منع دخول الصحفيين والاعلاميين من دخول المنطقة.

و نجد أن الأزمة لا تقتصر بأي حال من الأحوال على أزمة الدويقة بل أنها تتعدي هذه الأزمة بمراحل لتصل إلى العشوائيات بصفة عامة ، ذلك الملف الشائك الذي يحتاج منا نظرة فاحصة متأنية ، فقد ظهرت العشوائيات كرد فعل لعوامل متعددة، منها الاقتصادية والسياسية والديموجرافية والظروف الطبيعية ، و كان لها نتائج جسيمة بل وصلت في بعض الأحيان إلى النتائج الكارثية مثل انتشار معدلات العنف و الإرهاب و أطفال الشوارع .

و تقدر عدد المناطق العشوائية وفقاً لإحصاء عام ٢٠٠٦ بنحو ١٢٢١ منطقة ، منتشرة في ٢٤ محافظة يعيش بها ١٥,٧ مليون نسمة وتمثل هذه النسبة ٢٤٪ من إجمالي سكان الجمهورية ، و تصل نسبة العشوائيات في بعض المدن نحو ٧٧٪ من النمو العمراني للمدينة، مثلما هو الحال في بني مزار بالمنيا بل وصلت في بعض الأحيان إلى حوالي ٨٧٪ من الإمدادات العمرانية لمدينة الجيزة.

و تحتل محافظة أسيوط وحدها حسبما تنص الأرقام الرسمية نصيب الأسد تليها محافظة القاهرة ، وهي المفروض أن تكون العاصمة النظيفة ، لكنها تحتوي على ٨١ منطقة عشوائية تحيط

القاهرة من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها ، و المقامة على مساحة ٢٦٨٠ فدان ، و التي تحتوي على العديد من العشوائيات و منها عرب غنيم والحكر وعرب راشد وكفر العلو والتبين ، والبساتين ، و منطقة دار السلام والتي تسمى منطقة الصين الشعبية ، أما في وسط القاهرة بجوار منطقة السيدة زينب توجد قلعة الكباش و البالغ عدد سكانها ما يقرب من ٤٠ ألف نسمة ، وتحوطها مقابر سيدي زين العابدين ، وعزبة خير الله ، وكفر قنديل بالجيزة ، وأرض عزيز عزت بامبابة ، وأرض مطار إمبابة ، و عزبة القروء بمصر القديمة ، وعزبة أبو حشيش المتاخمة لمنطقة حدائق القبة ، وحكر الشرايية المتاخم لشارع شركات البترول بغمرة .وفى محافظة الإسكندرية يوجد ٥٤ منطقة عشوائية يقطنها حوالي ٣٥ % من إجمالي سكان مدينة الإسكندرية.

و في هذا الصدد ، يأتي تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان " المهمشون في العشوائيات أموات أم أحياء : الدويقة تفتح النار من جديد " الذي يتناول بالرصد و التوثيق من خلال بعثات تقصي الحقائق التي أوفدها المنظمة إلى موقع الحادث ، أسباب أزمة الدويقة و العشوائيات برمتها . و ما هي السبل و الآليات الواجب اتخاذها في سبيل حل هذه الأزمة الشائكة.

و ينقسم التقرير على النحو التالي :

القسم الأول : الإطار التشريعي و القانوني للحق في السكن

القسم الثاني : العشوائيات ... أسباب و نتائج

القسم الثالث : الدويقة من واقع الشهادات الحية

الخاتمة و التوصيات

القسم الأول : الإطار التشريعي و القانوني للحق في السكن

يمكن القول أن حادث الدويقة يعد دون أدنى مجالاً للشك انتهاكاً فادحاً و خطيراً لحق الإنسان في السكن المناسب و الملائم و الذي يتلاءم مع أبسط حقوق الإنسان وهو حقه في الحياة بنوع من الخصوصية و تحقيق لآدميته .

فالحق في السكن حق أساسي من حقوق الإنسان ، بل هو من أهم الركائز الأساسية لحياة الإنسان وإحساسه بكرامته المتأصلة فيه . وهو في حد ذاته حق أساسي من حقوق الإنسان، وفي نفس الوقت أداة هامة لإعمال حقوق الإنسان الأخرى المدنية والسياسية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعليه فإن الحق في السكن الملائم يتعدى شكل المبنى المادي، ليشمل علاقة الإنسان في المجتمع الذي يعيش فيه. وهو ذو أبعاد وارتباطات مختلفة ومتعددة يصعب تحديدها كالعامل، الوصول إلى الخدمات، مستويات الصحة، الأمن، الهوية الشخصية، واحترام الذات ، و الخصوصية الشخصية والحياة الأسرية، كما يعتبر شرطاً لتمتع الأفراد والجماعات بحقوقهم وحررياتهم الأساسية. فالسكن المناسب ينسج العلاقات والروابط في جو يعزز الخصوصية بما يؤدي إلى احترام العلاقات الاجتماعية بين كافة الأفراد.

و لهذا أولت العديد من المواثيق الدولية اهتماماً جسيماً بهذا الحق ، و على رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نص في متن مادته ٢٥ على أن "لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق فيما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه". و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و الذي أكد في متن مادته الحادية عشر "على حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته ليوفروا ما يفي بحاجاتهم من الكساء والغذاء والمأوى". و كذلك إعلان فانكوفر للمستوطنات البشرية لعام ١٩٧٦ و الذي يعد الوثيقة الأكثر تفصيلاً فيما يتعلق بالطبيعة القانونية الخاصة بهذا الحق، حيث حددت الفقرة الثانية من الجزء الثالث ما يلي "إن السكن والخدمات المناسبة حق أساسي للإنسان ، يفرض على الحكومة واجب ضمان بلوغ جميع الناس له." والفصل الثاني من الإعلان "يجب ألا تستخدم الإيديولوجيات لحرمان الناس من بيوتهم وأراضيهم أو لترسيخ الامتيازات والاستغلال." ، و أكد إعلان استانبول

لعام ١٩٩٦ على ذات المعنى حيث نص في ملحقه الثاني على " أن المأوى الملائم يعني أكثر من سقف فوق رأس الإنسان، بل يعني أيضاً الخصوصية الملائمة، وإمكانية الوصول إليه، والحيز الملائم، والأمن الملائم، والحماية القانونية للسكان، والصلابة والمتانة البنيوية، والإضاءة الملائمة، والتدفئة، والتهوية، والبنية التحتية الملائمة." كما قامت لجنة الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بإصدار التعليق العام رقم (٤) الخاص بالحق في السكن الملائم، وحددت سبعة عناصر أساسية تشكل مجموعها الضمانات الأساسية التي يوفرها القانون الدولي لتمتع الأفراد بالحق في السكن الملائم، وهي الضمان القانوني للاستمرار في شغل المسكن، وتوفير الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية، والقدرة على تحمل التكاليف، والصلاحية للسكن، وإتاحة إمكانية الحصول على السكن والموقع، والسكن الملائم من الناحية الثقافية. وركزت اللجنة في التعليق العام رقم (٧) على الحماية القانونية من إخلاء السكن بالإكراه، ومن المضايقة وغير ذلك من التهديدات، مؤكدة على أن حالات إخلاء السكن بالإكراه تتعارض مع الالتزامات الناشئة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وكذلك فهناك العديد من الاتفاقيات الأخرى التي أولت لهذا الحق اهتماماً ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي أكدت في المادة ١٤ الفقرة ح على " حق التمتع بظروف معيشية ملائمة ، و لا سيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية والإمداد بالكهرباء والماء و النقل والمواصلات" ، و اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المادة ٤١ فقرة ٢ ، و اتفاقية حقوق الطفل المادة ٢٧ فقرة ٣ ، و المادة ١٠ من إعلان التقدم الاجتماعي والتنمية ، و المادة (١)٨ من إعلان الحق في التنمية ، و التوصية ١١٥ الصادرة عن منظمة العمل الدولية بشأن إسكان العمال لعام ١٩٦١ ، واتفاقية حقوق اللاجئين لعام ١٩٥١ .

إلا أن هذا الحق لم يحظ بهذه المكانة في المعاهدات الإقليمية لحقوق الإنسان ، كما أنها في ذات الوقت لم يشهد أي اهتمام في دساتير الدول العربية فهناك ١٧ دولة عربية لم تذكر هذا الحق في دساتيرها ، رغم أن هناك أكثر من خمسين دستور و طني في العالم ينص على هذا الحق

القسم الثاني : العشوائيات ... أسباب و نتائج

يعتبر المسكن المناسب المزود بالخدمات الأساسية دعامة الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة و صيانة القيم و التقاليد التي تمثل الأساس للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية . و في الثلاثين سنة الماضية ظهرت في مصر ظاهرة العشوائيات ، و هي المشكلة التي حذر منها التقرير الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان مشيراً إلى أن مصر تواجه مشكلة تزايد العشوائيات، و أن جهود الحكومة المصرية نحو تحويل تدفق الناس بعيداً عن المدن الكبرى عن طريق إقامة مشروعات سكنية تستوعب ١,٢ مليون شخص، كانت ستنتهي بهم إلى العيش في عشوائيات.

وأوضح التقرير، أن سكان القاهرة زادوا زيادة هائلة في العقود الثلاثة الماضية، حيث تضاعفوا من ٦,٤ مليون نسمة عام ١٩٧٥ إلى ١١,١ مليون نسمة عام ٢٠٠٥، مضيفاً أن أحدث إحصاءات وزارة الإسكان المصرية تشير إلى وجود ١٢٢١ منطقة عشوائية ، حيث تأوي تلك العشوائيات عدداً من السكان يتراوح ما بين ١٢ إلى ١٥ مليون نسمة من إجمالي تعداد السكان البالغ عددهم ٧٧ مليون نسمة. ونوه التقرير إلى أن سكان العشوائيات يعيشون في بيئة غير صحية، وتنشأ المخاطر الصحية من سوء الصرف الصحي، وعدم وجود مياه نقية والاحتفاظ وسوء التهوية في بيئتي المعيشة والعمل، ومن تلوث الهواء والتلوث الصناعي والغذاء غير الكافي. حيث تقام هذه العشوائيات من الصفيح أو الزنك أو الخشب أو الكرتون في شكل أكواخ متفرقة، وذات أزقة ضيقة يصعب تحرك المركبات داخلها. و تقام هذه المساكن في الغالب الأعم بدون ترخيص وفي أراضي تملكها الدولة أو يملكها آخرون، وعادة ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية ولا تتوفر فيها الخدمات والمرافق الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها .

و تعتبر العشوائيات وأحوالها السكانية تحدياً للنظام الاجتماعي في مصر وعقبة أساسية من عقبات التنمية الاجتماعية والثقافية ، كما أنها أداة مهمة لتفريخ الجريمة والإرهاب كما أنها تحتوي على بعض الظواهر مثل "عمالة الأطفال، وانتشار المخدرات، وغياب الوعي الصحي والثقافي". و عدم التنظيم الاجتماعي؛ حيث إنها تعتبر حضانات لجميع أنواع الأمراض الاجتماعية حيث يسود الفقر والجرائم والامية والبطالة وعدم القدرة على الاندماج في حياة المدينة وعدم وجود التماسك الاجتماعي أو التعاون بين هؤلاء السكان، كما أنهم يوصفون في بعض الدراسات بأنهم "الهامشيون الحضريون". وهم طبيعياً محرومون من الخدمات العامة وهم اقتصادياً واجتماعياً بعيدين تماماً عن الحياة الحضارية".

كما يتوافر في سكان العشوائيات مجموعة من السمات السلبية مثل هجر الأزواج للأسر والعنف وتمركز الأسرة حول الأم كما أن لديهم شعوراً بـ"القدرية" و"الاتكائية" و"عدم احترام الذات والإحباط". كما يتسموا بالعزلة والخوف والشك واللامبالاة من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث إنهم من منخفضي الأجور ومن مستخدمي الأشياء المستعملة ويعيشون في إسكان غير مناسب ومزدحم مع قلة تطور الخدمات.

ونجد أن هناك جملة من الأسباب وراء انتشار هذه الظاهرة واستفحالها ، وذلك على النحو التالي:

١. زيادة عدد السكان أو كما يصح القول الانفجار السكاني المتزايد في مصر والذي يعتبر مشكله المشاكل أي أنه السبب في معظم المشاكل وأن لم تكن كلها.. فزيادة عدد السكان بطريقه سريعة مع القلة في الموارد تقل فرص العمل ويقل المستوى المعيشي فيلجأ الناس إلى مثل هذه الأماكن للعيش فيها.. فتزداد العشوائيات.

٢. الهجرة من الريف إلى الحضر : فقد شهد المجتمع المصري منذ ثلاثينيات القرن الماضي عمليات نزوح هائلة لأعداد من العاطلين وصغار المنتجين من الريف باتجاه المدن والعواصم الإقليمية بحثاً عن العمل. وبقدر ما كانت تلك الجموع ناتجا عضويا لرسملة الريف بقدر ما كانت جيشا احتياطياً للعمل، مخزوناً يتم السحب منه لتغطية الطلب على اليد العاملة الرخيصة في القطاعات الاقتصادية الناشئة. ومع استمرار النمو الاقتصادي لفترات طويلة نسبياً يمكن أن يبدأ هؤلاء النازحون في التكيف والاندماج في المنظومة المجتمعية المدنية.

٣. زيادة معدلات الفقر داخل المجتمع : أن انتشار الفقر هو انعكاس لرفع يد الدولة عن المرافق والخدمات وإطلاق ليد القطاع الخاص للتحكم في السوق والتباطؤ في إصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكار وتوقف الدولة عن تعيين الخريجين . وتأتي مصر ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وترتيبها ١٢٠ بين ١٧٧ دولة يشملها دليل التنمية البشرية، ويكفي أن نعرف أنه من بين الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة تأتي إسرائيل في المرتبة ٢٢ والبحرين ٤٠ والكويت ٤٤ وقطر ٤٧ والإمارات ٤٩ وكوبا في المرتبة ٥٢

٤. البطالة : ترتفع معدلات البطالة في مصر بصورة غير مسبوقه ، فوفقاً لبيانات الحكومة متمثلة في الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء تشير إلى أن عدد العاطلين في مصر قد بلغ نحو ١٧,٨ مليون عاطل بما يعني أن معدل البطالة قد بلغ نحو ٩,١ ٪ من إجمالي تعداد القوى العاملة في مصر ، و ترجع

أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد المصري كالاقتصاد نامٍ يعاني اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك. ويشير تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٥م الصادر في يناير ٢٠٠٦م الماضي، إلى أن البطالة المزمنة هي إحدى أخطر المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري حالياً، وقد بلغ الرقم الرسمي لمعدل البطالة ١١٪ عام ٢٠٠٣م.

٥. إهمال الجهات الحكومية لإفراد المجتمع من حيث توفير مكان آمن للعيش فيه.

٦. عدم تمكن الدولة من وضع سياسات إسكان تتوافق مع متطلبات المجتمع

ولهذه الظاهرة في ذات الوقت جملة من النتائج ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : انتشار العنف

تعد العشوائيات وقوداً أساسياً لتوليد العنف داخل المجتمع ، فبالطبع لا تحصر المطابقة المتمثلة في التهميش/العنف الجميع دون استثناء، ولكنها تخلق الشروط الأولية لتفاقم الاستعداد الكامن للعنف مقارنة بأماكن/فئات أخرى، كما أنها تزيد من حدته وانفلاته. وإذا كان ذلك منطقياً بدرجة ما نظراً للطابع الوظيفي أو الارتزاقى لهذا العنف، فإن العامل الآخر الذي يكرس هذه السمات إنما يتمثل في الطابع الانتقامي لهذه الممارسات، فهذا النمط من العنف المجتمعي يعكس قدراً من الشعور بالغبن والقهر، شعور الهامش تجاه المدينة التي تخلقه وتنبذه في آن، ولذلك تسيطر عليه الرغبة في الانتقام والثأر، الأمر الذي يجعل العديد من ممارسات البلطجة أشبه ما تكون بالعقاب الجماعي بغض النظر عن دوافعها وأسبابها الأولية. و بالتوازي مع البلطجة تعد المناطق العشوائية بمثابة البيئة الحاضنة للعنف السياسي، فالعشوائيات بظروفها الاجتماعية والاقتصادية وطبيعتها الايكولوجية وتركيبها الديموغرافي تساعد على انتشار السلوك السياسي العنيف، وهو الأمر الذي يجد تفسيره في تقاطع معاملات التهميش من حرمان اقتصادي وسلبية سياسية (تدني نسب المشاركة السياسية) في ظل الغياب الأمني للدولة مما يوفر الشروط الأولية لنمو وتوطن أيديولوجيات العنف، فتحليل الأصول الاجتماعية لأعضاء التنظيمات الجهادية -على سبيل المثال- توضح بجلاء مسئولية هذه المناطق كبيئة حاضنة وداعمة للعنف السياسي. ففي خلال النصف الأول من التسعينيات كان حوالي ١٤٪ من أعضاء هذه الجماعات ينتمون لحي الساحل، ٩,١٪ لحي الشرايية، ٩,١٪ حي الوايلي، ٧,٣٪ حي المطرية، ٣١٪ إمبابة، ٢٤,٢٪ حي بولاق، فيما كانت الجذور العائلية للغالبية العظمى منهم ترجع لقرى العياط

وناهيا وصفط اللبن وكرداسة، عزبة شكر، عزبة دولار، الخانكة، أبو زعبل وكفر شكر وهي قري تعاني بالأساس من التغيرات الاقتصادية وإشكاليات الانتقال إلى النمط الحضري.الوضعية ذاتها تكررت خلال النصف الثاني من التسعينيات ، حيث تركزت عمليات العنف الديني في مدن وقري الصعيد وبالتحديد في ملوي وديروط وسمالوط وأبو قرقاص وغيرها، مما يشير بجلا إلى مسئولية التنمية المشوهة عن إفراز العنف، حيث تؤدي إشكاليات الانتقال والتناقضات التي تنجم عن ارتفاع مستويات التعليم مع تضاؤل فرص الحراك الاجتماعي لتزايد الشعور بالاغتراب والصدام مع قيم الحضرة أو المدينة.

وفي هذا السياق تتضح العلاقة الارتباطية ما بين كل من العشوائيات، أو بالأحرى التنمية الرأس مالية المشوهة والعنف بمستوييه الاجتماعي والسياسي وهي العلاقة المرشحة للتفاقم في ظل العديد من الاعتبارات والتي يمكن رصد أهمها في التالي :

أولاً: الانسحاب المتسارع للدولة من المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ففي إطار التحولات الهيكلية للدولة المصرية -برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي- وما يترتب عليها من نفي القاعدة الاقتصادية للدولة -خصخصة قطاع الأعمال العام- وتقليص الإنفاق الاجتماعي -الدعم السلمي، الإنفاق العام على التعليم والصحة وغيرهما- ستتزايد حدة الأزمة الاجتماعية نتيجة لتضاؤل فرص التوظيف وتزايد الأعباء المعيشية، وهو ما يعني بصيغة أخرى انسداد آفاق الحراك الاجتماعي وتضاعف عوائق الاستيعاب والدمج المجتمعيين، وهو ما سيفاقم بدوره من احتمالات الصدام ما بين الهامش والمركز، العشوائيات والمدينة، خاصة إذا ما راعينا تراجع الوجود الأمني للدولة في هذه المناطق بعد اختلال التوازن فيما بينها وبين الجماعات الجهادية وهو ما يعني تضاؤل قدرات الضبط الأمني للدولة على مواجهة احتمالات العنف في المناطق العشوائية.

ثانياً: تغيرات البنية الاجتماعية للعشوائيات، فعلى العكس من البدايات التاريخية للهوامش لم تعد تلك المناطق مجرد معسكرات لتجميع النازحين من الأرياف (العاطلين-الفقراء-صغار الحرفيين) في سياق رسملة علاقات الإنتاج في الريف المصري، فبدءاً من منتصف السبعينيات وكنتيجة للانفجار الحضري وتزايد المضاربات العقارية، بدأت تلك المناطق تشهد نمطا مغايراً من النزوح، حيث أخذت نسب متزايدة من سكان الحضر في الاستقرار في المناطق العشوائية مما أوجد خليطاً غير متجانس اجتماعيا وثقافيا ساهم بشكل مباشر في تجسيد الصراع بين قيم المدينة/الريف ، فضلا عن دورها في خلق الشروط الأولية لتفجر العنف الديني ، وهي الوضعية التي تظل قائمة بغض النظر عن التوازن الحالي بين الدولة والتنظيمات الجهادية.

ثالثاً: اتجاه الدولة لضبط النمو العمراني، وهو ما يتضمن إعادة تخطيط المراكز الحضرية، خاصة العاصمة والمدن الكبرى بما يترتب عليه من ترحيل وإعادة توطين جماعية لأعداد هائلة من قاطني المناطق العشوائية مما يولد المزيد من مبررات ومحكات الصدام بين الطرفين، خاصة إذا ما راعينا ضخامة الاستثمارات التي تتطلبها عمليات التوطين الجماعية والعلاقة العضوية بين أنماط الارتزاق وأماكن السكن بالنسبة لشرائح عريضة من المهمشين، إضافة إلى الخبرات السابقة والتي توضح ارتكان الدولة للآليات الأمنية والإدارية لإخلاء المناطق العشوائية. تنبئ الأبعاد السابقة باحتمال تزايد معدلات الصدام والعنف المجتمعيين.

ثانياً : انتشار عمالة الأطفال

اهتم المجتمع الدولي بمحاربة ظاهرة عمالة الأطفال باعتبارها الظاهرة الأكثر خطورة في تاريخ المجتمعات الحالية؛ لأنها تضرب المجتمع في أساسه، إلى جانب الاعتراضات الأخلاقية على استغلال الأطفال في سوق العمل التي لا يقدر العديد من الكبار والراشدين على التصدي لتبعاته. وقد أولت الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والصادرة عن الأمم المتحدة في عام ١٩٨٩م اهتماماً بحماية الأطفال من الانتهاك عن طريق الدفع بهم في سوق العمل، فتقول المادة ٢٢ من هذه الاتفاقية " تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل أو أن يكون ضاراً بصحته أو بنموه البدني، أو العقلي، والروحي أو المعنوي أو الاجتماعي ".

وتتجلى ظاهرة عمالة الأطفال بشكل واضح في مصر، حيث يتراوح عدد الأطفال المشردين فيها حول رقم ٢ مليون طفل، ويوجد في مدينة القاهرة وحدها ما يقرب من ٩٠ ألفاً منهم، وأشارت الإحصائيات أيضاً إلى زيادة حجم الجنح المتصلة بصلة أطفال الشوارع بالانتهاكات القانونية، حيث كانت أكثر الجنح هي السرقة بنسبة ٥٦٪، والتعرض للتشرد بنسبة ١٦,٥٪، والتسول بنسبة ١٣,٩٪، والعنف بنسبة ٥,٢٪، والجنوح بنسبة ٢,٩٪.

ثالثاً : على مجال البيئة

يتمثل التدهور البيئي في مجال المخلفات الصلبة والتخلص العشوائي من القمامة، فضلاً عن وجود تراكمات من المخلفات بالقرب من المناطق السكنية. و الحرق المكشوف أو الاشتعال الذاتي للتراكمت. و

انتشار تجمعات سكانية عشوائية حول مقالب القمامة للاستفادة من المخلفات عن طريق الفرز والتنقيب غير الآمن بواسطة أطفال وفئات عمرية مختلفة. و كذلك التخلص غير الآمن من النفايات الطبية في المقالب العشوائية وتعرض الأطفال والقائمين على أعمال الفرز إلى أمراض خطيرة.

رابعاً : في مجال الصرف الصحي

تفتقر معظم المناطق العشوائية للخدمة المتكاملة للصرف الصحي. حيث يتم التخلص من مياه الصرف الصحي باستخدام خزانات أرضية غير معزولة أو بالصرف العميق في خزانات المياه الجوفية. مما يؤدي إلى تكون برك ومستنقعات من مياه الصرف الصحي بالمناطق العشوائية. و هناك أيضاً تأثيرات بيئية سلبية على نوعية المياه في المجاري المائية نتيجة للتخلص النهائي بواسطة عربات الكسح التي يتم تفريغها بالمجاري المائية وكذلك تأثيرات بيئية على نوعية التربة في حالة تفريغها على الأرض المكشوفة.

خامساً : في مجال مياه الشرب

تفتقر كثير من المناطق العشوائية والهامشية لخدمة الإمداد بمياه الشرب. حيث يعتمد بعض قاطني تلك المناطق غير المتاح فيها مياه الشرب الصحية لعمليات سحب المياه الجوفية بواسطة طلبات غير سليمة صحياً مما يؤدي إلى ظهور حالات تسمم أو إسهال أو أي مشاكل صحية أخرى علاوة على احتمال تلوث المياه الجوفية بمياه الصرف الصحي.

سادساً : في مجال الأنشطة الصناعية

تنتشر في بعض المدن وخاصة المناطق العشوائية أنشطة صناعية مثل : الفواخير - المسابك - مصانع الطوب - الورش الحرفية - المصانع المتوسطة - مناطق تشوين منتجات المحاجر - حظائر تربية الدواجن والحيوانات. و يؤدي التخلص العشوائي من المخلفات الصلبة والسائلة الصناعية في الأراضي المجاورة لتلك الأنشطة والمجاري المائية مما يؤثر بشكل مباشر سلباً على نوعية التربة ونوعية المياه . كما يؤدي تواجد الورش الحرفية وسط المناطق السكنية إلى ارتفاع نسب الضوضاء بشكل بالغ الخطورة.

القسم الثالث : الدويقة من واقع الشهادات الحية

أوفدت المنظمة بعثتي لتقصي الحقائق في تلك المنطقة ، الأولى كانت في اليوم التالي لوقوع الحادث ، و قد وجهت هذه البعثة العديد من الصعوبات للوصول إلى موقع الحادث نتيجة الكردون الأمني الذي طوق المنطقة بأكملها ، و قد لاحظت البعثة في هذا اليوم عدم استخدام المعدات لرفع الصخور المتساقطة والأنقاض وقيام الأهالي مستخدمين معدات بدائية للمساعدة لاستخراج الضحايا من تحت الأنقاض ، و لهذا أوفت المنظمة بعثة أخرى في اليوم الخامس ، و قد رصدت هذه البعثة جملة من الانتهاكات ، و ذلك على النحو التالي :

١. وجود عدد قليل من قوات الإنقاذ يعاونهم أهالي المنطقة مستخدمين معدات بدائية للحفر مثل الشاكوش والأزميل.
٢. وجود حفارين يدوي معطلين لا يتم استخدامهم رغم طلب الأهالي من قوات الدفاع المدني استخدامها .
٣. عدم وجود كلاب بوليسية للتنقيب عن الضحايا .
٤. عدم مشاركة جنود القوات المسلحة في التنقيب عن الضحايا .
٥. وجود ٢ لودر تابعين لشركة المقاولون العرب يقومون بتوسيع المنطقة المحيطة بمكان الانهيار الصخري عن طريق إزالة المباني المحيطة بها .
٦. انبعاث رائحة كريهة تفوح من بين الأنقاض نتيجة لتعفن الجثث
٧. قيام اثنان من أفراد وزارة الصحة برش مادة مطهرة بالمنطقة
٨. تواجد أمني واسع حول منطقة الحدث لمنع الأهالي والصحفيين من الدخول فيما عدا صحفيي الجرائد القومية .

و قد خلصت بعثتي تقصي الحقائق الخاصة بالمنظمة إلى مجموعة من النتائج ، و ذلك على النحو التالي :

١. غياب الدور الرقابي ، فعلى الرغم من وقوع حوادث انهيار مماثلة بذات المنطقة في السنوات الماضية إلا أن أجهزة الدولة الرقابية لم تتحرك وظلت ساكنة، ولم تتخذ أية إجراءات بهذا الشأن. و خاصة أن الطبيعة الجيولوجية للأرض في منطقة الدويقة طبيعة صخرية ، حيث تتكون من حجر جيرى إضافة إلى طفلة ، كما أن البيوت الموجودة بشكل عشوائي على

الأسطح الجانبية للجبل ، وكذلك البيوت الموجودة أسفلهم تتسم بصرف صحي عشوائي ، الأمر الذي كان لابد أن يصاحبه إخلاء تام لأهالي هذه المنطقة ، حيث أن استمرار هذه المساكن على هذه الحالة أدى إلى تسرب مياه الصرف الصحي العشوائي بين مسامات الطفلة ، مما تسبب في زيادة حجمها و حدوث ضغط على صخور الحجر الجيري أدى إلى انطلاق كتل صخرية منه وانهيارها خاصة مع وجود ميل حاد في نهاية الجبل . وكان المعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية قد أعد تقريرا بالتعاون مع هيئة المساحة الجيولوجية تناول دراسة حول جيولوجية منطقة المقطم والطبيعة الصخرية لها ومعالجة الميول الموجودة فيها. و أوصت تلك الدراسة بضرورة إخلاء المنازل سواء على الأسطح الجانبية أو أسفل الجبل ، و هذه النتائج تم رفعها للمسؤولين بمحافظة القاهرة في ١٩٩٤ ولكن جهود المحافظة فشلت ، حيث تقوم بإخلاء هذه المنازل نهارا ويعود إليها قاطنيها ليلا.

٢. وجود حالة من عدم الاهتمام بالضحايا الموجودين أسفل الكتل الصخرية ، فضلا عن البطء الشديد في التعامل مع الأزمة لاستخراج الأحياء من أسفل الكتل الصخرية .

٣. عدم دراية قوات الدفاع المدني بالمهام المطلوبة منهم وعدم تلقيهم التدريبات الكافية للتعامل مع مثل هذه الأزمات.

٤. عدم وجود تخطيط عمراني يسمح بإخلاء المناطق العشوائية بالمناطق التي تشكل خطورة على حياة المواطنين وتعويض المتضررين بمساكن بديلة.

٥. فشل الأجهزة المختصة في التعامل مع الأزمات.

و فيما يلي بياناً بأهم شهادات العيان على الواقعة ، و ذلك على النحو التالي :

١. ياسين طه - ٤١ عاماً - تاجر أغنام

أحنا فضلنا واقفين مع فرق الإنقاذ لغاية الساعة ٣ فجر ، وكان فيه ناس كثير من الأهالي اللي بيوتهم تحت الصخر بيستقبلوا مكالمات تليفونية عن طريق الموبايل قرايبهم اللي تحت الصخر بيستغيثوا بيهم وكانوا وهما بيكلموهم بيوصفوا مكانهم وبيقولوا أنهم بيخبطوا بصخر من حت علشان فرق الإنقاذ أو الناس تسمعهم فيحاولوا يخرجوهم من تحت الصخر و آخر المكالمات دي من واحدة ست اتصلت الفجر بقريبتها تستغيث بيهم وبعدها انقطع الاتصال

٢. مصطفى توفيق - ٢٣ عاماً

أحنا لغاية دلوقتي فرق الإنقاذ بتستخدم أدوات حفر يدوية ومشفنهاش بتستخدم معدات يعني لو فيه حد تحت لسة فية الروح هيموت ، والصراحة الناس الأهالي بقوا يتخانقوا مع فرق الإنقاذ لما حاولوا يمنعوا الأهالي من تقديم المساعدة والحفر بنفسهم لكن حاولنا الدخول من منطقة جانبية لموقع الحادثة

٣. محمد راشد - ٢٩ عاماً - عامل

كنت نايم في البيت سمعت صوت كركبة عالي قوي وهزة جامدة في البيت كأنه زلزال قمت اتفرعت لقيت الناس كلها في الشارع بتجري ناحية الجبل وبيقولوا الجبل بيقع فرحت هناك لقيت جزء كبير من الجبل وقع على البيوت والعشش اللي تحتة والناس مش عارفة تعمل حاجة وبعدها جات عربيات إسعاف ومطافي وقوات الدفاع المدني وعدد كبير من الشرطة وإحنا كمان قعدنا نحفر مع فرق الإنقاذ علشان نحاول نطلع الناس اللي تحت الصخر لان أكيد في ناس لسة أحياء

٤. زينب مصطفى

الساعة ٩ الصبح لقينا البيت بيتهز وسمعنا صوت هبوط وخبط عالي قوي طلعتنا جري من البيوت وإحنا مرعوبين رغم أن بيتي بعيد عن المنطقة المنهارة ، إلا أن الخبط والهز كأنه فوق دماغنا فرحنا ناحية الجبل لقينا الصخر مغطي البيوت كلها اللي تحت الجبل وكان فيهم بيت واحدة صاحبتني عندها طفلين .

٥. محمد صبحي - ٢٤ عاماً

منذ حوالي أربع شهور حصل برضوا انهيار في الجبل في نفس المنطقة اللي انهارت بس كان فيه جزء صغير ومكانش فية خسائر بس محادش عمل حاجة سواء من الحي أو المحافظة وقبل كدة في سنة ٢٠٠٥ انهار جزء برضوا من الجبل في الزرايب بتاعة الحلايف وموت عيلة بالكامل دة غير الحوادث الفردية يعني زى واحدة بترمي مية من فوق الجبل تقوم واقعة وتموت أو أطفال بتلعب فتتزلق وتقع وتموت.

٦. وائل عبد المجيد - ٢٤ عاماً

السبب الأساسي في الانهيار هو أن المساكن اللي فوق الجبل داقين مواسير صرف فوق الجبل وطبيعة الجبل أنه فيه طبقات جيبرية فمن كتر المية المرشحة نتيجة الصرف بتنهار الطبقة الجيرية اللي بتشرب المية تقوم تقع الصخرة وتنهار

٧. محمد مجدي - ٢١ عاماً - أحد الأهالي المشاركين في عملية الإنقاذ

إنا كنت موجود في مكان الحادثة من الساعة ١١ الصبح أول ما حصل الانهيار وقمت باستخراج عدد كبير من الجثث من تحت الصخور لم أستطيع حصرها وأخرهم امبارح ٢٠٠٨/٩/٩ طلعت جثة واحد أسمة أبو خالد و النهاردة ٩/١٠ طلعتنا أربع جثث مش فرق الإنقاذ لان بتاع فرق الإنقاذ بيبقى عايز يخرج الجثة وخالص لكن إحنا بنحافظ عليها علشان تطلع كاملة وإحنا ماريحناش خالص من ساعة الحادثة والعساكر بتوع الدفاع المدني مش عارفين يعملوا حاجة وإحنا بنستخدم الآلات العادية زي الشاكوش والأزميل وقوات الدفاع المدني عندهم حفارين يدويين هامو بيستخدموهم بس لما أي حد مسؤل بيجي وبعد كدة يبطلوهم علشان يبينوا أن فيه إلا بتستخدم رغم أنهم ما بيعملوش حاجة وشغلهم بطئ جدا والأهالي مخنوقة من بطئهم

٨. محمد صلاح - ٢٤ عاماً - أحد المشاركين في عملية الإنقاذ

إحنا من أول يوم في الحادثة ما شفناش كلب بوليسي واحد نزل الموقع ولما احتجنا منهم كلب علشان يدلنا في المنطقة أنة ممكن يكون فيها ضحايا فقعدنا نلف على بتاع الإنقاذ اللي معاة الكلب ومالقينا هوش واعتمدنا على نفسنا وحتى لما طلبنا منهم استخدام جهازين الحفر الموجودين في المكان رفضوا يعطوة لينا.

٩. حسن خير - ٢٨ عاماً - من أسر الضحايا المفقودين تحت الأنقاض

أنا ليا عيلة بالكامل تربطني بيهم صلة قرابة عيلة الجرجيش وهما لسة تحت الأنقاض وعددهم عشر اسر ولسة ما طلعتش حد منهم لغاية دلوقتي علشان فرق الإنقاذ بطيئة جدا في تكسير الصخور و الإنقاذ وإحنا كنا مفكرين فرق الإنقاذ دي حاجة مستواها عالي لكن لقينالهم معندهمش أي إمكانيات وبيستخدموا الات بدائية جداً في البحث عن الضحايا.

١٠. محمد عنتر- عامل من أهالي المنطقة

الساعة ٩ الصبح سمعنا صوت الانفجار في الجبل وهزة جامدة في البيت أتفزعنا وعرفنا أن الجبل وقع وبلغنا على طول الإسعاف و أول عربية إسعاف تدخل كانت حوالي الساعة ١٠ بالدقيقة و أول حد بتاع إنقاذ يجي هما بتوع القوات المسلحة اللي في الكتيبة المجاورة لمنطقة الحادثة وعلى الظهر كدة جات عربيات إسعاف كتير ومطافي وقوات الدفاع المدني وكان فية بيت وبلوكين فوق الجبل قبل الحادثة ونزلوا مع الجبل وانهاروا.

الخاتمة و التوصيات

وفي نهاية التقرير تؤكد المنظمة المصرية مدى جسامته الكارثة الإنسانية والتي تضافرت عدة عوامل ومسببات في حدوثها سواء كانت تشريعية أو عملية ، ولكن في ذات الوقت كان من الممكن التخفيف من تداعيات الأزمة إذا كان لدى الحكومة بأجهزتها المختلفة آليات محددة وواضحة للتعامل مع الأزمات بغض النظر عن طبيعتها ، فمن الواضح للجميع أنه كان هناك قصوراً شديداً للغاية في التعامل مع أزمة الدويقة من قبل الجهات المعنية المختلفة مع اختلاف الدرجة ، وبغية تفادي تكرار مثل هذه الكوارث في المستقبل ، تصدر المنظمة التوصيات التالية :

أولاً : ضرورة اتخاذ الخطوات العاجلة في سبيل حل و إدارة أزمة الدويقة .

افتقرت آليات حل هذه الأزمة إلى السرعة المطلوبة لإنقاذ الأحياء من تحت الأنقاض ، و كيفية التعامل مع الأزمة ، فضلا عن عدم وجود قيادة واعية و مدربة لقيادة تلك الأزمة بعيداً عن التعقيدات الإدارية و الروتينية ، و لهذا توصي المنظمة باتخاذ الخطوات التالية :

- تشكيل لجنة عليا لبحث أسباب الأزمة وتداعياتها وسبل تلافئها ، عبر مطالبة كافة الوزارات المعنية بإنشاء وحدة خاصة لإدارة الأزمات وسبل التعامل معها .
- تشكيل فريق من المتخصصين للكشف عن المناطق الأهلة بالسكان والتي تشكل الإقامة بها خطر على الأهالي ، مع إخلاء تلك المناطق وتسكين الأهالي بمناطق آمنة
- إصدار قانون لإنشاء مجلس مستقل متخصص لإدارة الأزمات يضم مجموعة من المستشارين في كافة التخصصات المتعلقة بالكوارث الإنسانية أو الطبيعية وتخصص ميزانية مستقلة له ، وأن لا يخضع لإشراف أي من وزارات الدولة ، على أن تتبع وحدات الأزمات المفترض تشكيلها بكل وزارة لهذا المجلس .

ثانياً : بالنسبة للعشوائيات

أن المشكلة ليست في الدويقة وحدها ، بل في العشوائيات جمعياً ، فنحن لدينا ما يقرب من ١٢٢١ منطقة عشوائية على مستوى الجمهورية ، مطلوب التعامل معها بشكل جدي و حاسم لتفادي تكرار ما حدث ، فالدويقة ليست الحادثة الأولى ، و إنما سبقها حوادث أخرى ، فضلا عما ينتج عن تلك

المناطق من إرهاب و عنف و ما إلى ذلك من تحديات سافرة للمجتمع ، و لهذا توصي المنظمة باتخاذ الخطوات التالية :

- وضع حلول بديلة و فعالة من أجل القضاء على العشوائيات و التي تعد انتهاكاً لحق الإنسان في عيش كريم يحقق له تمام كفايته و كفاية أسرته و أمنها و الذي يشمل المأكل و الملبس و المسكن و التعليم و العلاج و سائر الحاجات الأساسية .
- العمل على الرقي بمستوي السكن و توفيرها لكافة المواطنين خاصة الفئات الضعيفة و محدودوي الدخل و بأسعار معقولة في متناول الجميع و بما يحقق استراتيجية جديدة تحد من أزمة السكن في مصر .
- اتخاذ الإجراءات السريعة لوضع سياسة عمرانية متكاملة تضع كل مجهودات الدولة في إنشاء المدن الجديدة و قرى الظهير الصحراوي و تطوير العشوائيات في إطار خطة عامة واضحة تضع الأولويات في التنفيذ.
- التأكيد على قومية المشكلة السكانية ، و على ضرورة اعتبارها من المشكلات العامة و الحاكمة التي لا يمكن قصر مسؤولياتها على قطاع أو وزارة بعينها ، بل تقع المسؤولية على كافة الوزارات و الأجهزة و الهيئات الحكومية و غير الحكومية و المؤسسات المعنية بالقطاع الخاص .
- عمل لجنة تعمل على تقييم دور المدن و المجتمعات العمرانية الجديدة في حل المشكلة السكانية ، للتعرف على أسباب عدم تحقيقها للأهداف الرئيسية التي أنشئت من أجلها ، و كذلك التعرف على أساليب تشجيع هجرة السكان إلى هذه المدن ، حتى يمكن وضع الإستراتيجية الفعالة التي تؤدي إلى الحد من الكثافة السكانية المرتفعة بالوادي القديم
- التأكيد على أهمية اعتبار الإنفاق في مواجهة المشكلة السكانية جزءاً أساسياً من استثمارات الدولة التي يجب على المجتمع توفيرها ، باعتبار أن التنمية البشرية الشاملة ستؤدي إلى تعظيم الاستفادة من مجمل الموارد و بصفة خاصة في ظل الاتجاه العام للدول المانحة إلى تقليل المنح المقدمة في هذا المجال.
- التأكيد على ضرورة التحديث المستمر للسياسة القومية للسكان و الإستراتيجيات السكانية.
- التأكيد على أهمية التربية السكانية بالمدارس و الجامعات و العمل على تطوير الخطط و البرامج الدراسية بحيث تصبح مادة إجبارية ضمن المناهج الدراسية.
- مراجعة القوانين و التشريعات التي قد تتعارض مع أهداف و فلسفة السياسات السكانية.

- ضرورة تفعيل وتشديد القوانين والتشريعات التي تحد بل تمنع البناء على الأراضي الزراعية أو تحميلها لأي نشاط آخر
- الانتهاء من إعداد المخططات العمرانية لتتلاقى في مناطق عشوائية جديدة و الاستعانة بكليات الهندسة و التخطيط العمراني و المكاتب الاستشارية لعدم كفاية أجهزة المحليات المسؤولة عن إعداد هذه المخططات.
- يجب تفعيل قانون التمويل العقاري و تنفيذ ما ورد في المادة ٣٥ منه و الخاصة بإنشاء صندوق الدعم لنشاط التمويل العقاري في مجال بيع المساكن لذوي الدخل المنخفضة و العمل على توفير المبالغ اللازمة لدعم الإسكان الاجتماعي حتى يسهم الصندوق مساهمة عالية في توفير الوحدات لمحدوى الدخل .
- وضع استراتيجية لإسكان محدوي الدخل في ظل اقتصاد السوق تقوم على تشجيع الهجرة للمناطق الجديدة مع ضرورة تكثيف الخدمات بهذه المناطق.
- على الدولة أن تكفل تخصيص نسبة كبيرة من التمويل لأغراض تهيئة الظروف المفضية إلى توفير السكن الملائم لعدد أكبر من المواطنين ممن لا مأوي ملائم و مناسب لهم .
- على الدولة اتخاذ التدابير اللازمة من أجل وضع خطة تطوير من أجل تنمية المجتمع على المستوي الاقتصادي و المحلي وتغيير هيكله من أجل ضمان حصول المواطنين على سكن ملائم .